

أثر الدعم الحكومي في القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر

The Impact of Government Support in the Agricultural Sector on Economic Growth – A Case Study of Algeriaسحانين الميلود¹، بودير إيمان²¹ جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر (الجزائر)، miloud.sehanine@univ-mascara.dz² جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر (الجزائر)، imene.boudir@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2025/06/06

تاريخ القبول: 2025/05/31

تاريخ الاستلام: 2025/04/25

ملخص:

يعتبر قطاع الفلاحة في الجزائر قطاعا رئيسيا وعمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني نظرا لمساهمته الفعالة في التوظيف وفي الناتج المحلي الإجمالي، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الدعم الحكومي الذي تسعى الدولة الجزائرية وتحت تعليمات السيد رئيس الجمهورية جاهدة إلى تعزيزه في كافة القطاعات، وخاصة القطاع الفلاحي وبين النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2023 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة إلا أن هذه العلاقة هي علاقة غير منطقية، كما أثبتت الاختبارات الإحصائية أنه لا يوجد مشكلة في القياس من خلال اختبارات التشخيص، أما فيما يخص اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج فقد أثبتت الاختبارات أن نموذج الدراسة هو نموذج مستقر على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: C19، O49، Q18.

Abstract:

The agricultural sector in Algeria is considered a key sector and a main pillar in the national economy due to its effective contribution to employment and GDP, so this study aims to determine the relationship between the government support that the Algerian state, under the instructions of the President of the Republic, strives to promote in all sectors, especially the agricultural sector, and economic growth in Algeria for the period from 1990 to 2023 using the ARDL autoregressive model.

The study found that there is a long-term equilibrium relationship between the studied variables but this relationship is irrational.

Keys words: Government support, economic growth, ARDL model.**JEL classification codes:** C19; O49; Q18.

المؤلف المرسل: سحانين الميلود، الإيميل: miloud.sehanine@univ-mascara.dz

تمهيد:

يحظى قطاع الفلاحة في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل أغلبية الدول سواء المتقدمة منها أو النامية بسبب الدور الاقتصادي الفعال الذي يلعبه هذا الأخير في توفير متطلبات الغذاء للأفراد، توفير مناصب شغل، توفير المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج وغيرها من العوامل، ومن أجل ذلك سعت الحكومات إلى تقديم عناية خاصة بهذا القطاع قصد تنميته وتطويره. كما يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث يوظف هذا القطاع حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، والذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و24% من القوى العاملة الوطنية، كما أنه يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية النسبة الغالبة من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية، لهذا أعطت الدولة اهتماما كبيرا بهذا القطاع من خلال مختلف البرامج التنموية التي سعت إلى دعم هذا الأخير لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر.

إشكالية البحث:

ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر الدعم في قطاع الفلاحة بالجزائر على معدلات النمو الاقتصادي؟

أسئلة البحث:

- هل توجد علاقة تكامل طويل المدى بين الدعم الفلاحي والنمو الاقتصادي ؟
- هل تؤدي زيادة الإعانات في قطاع الفلاحة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة تكامل طويل المدى بين الدعم الفلاحي والنمو الاقتصادي.
- الفرضية الثانية: تؤدي زيادة الإعانات في قطاع الفلاحة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1. الإطار النظري للدعم الحكومي، القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي:

سنتناول في هذا الجزء متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من الدعم الحكومي، نبذة عن القطاع الفلاحي، وكذا أهم المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي.

1.1. الدعم الحكومي في قطاع الفلاحة:

يعد الدعم الحكومي أحد الأدوات المالية المتبعة من قبل الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فهو عبارة عن تلك المساهمات التي تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تعمل على تحقيق منفعة لمن يحصل عليها. كما عرفت منظمة التجارة العالمية الدعم على أنه على أنه عبارة عن مجموع التحويلات المالية الموجهة من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معني أو لشركة وطنية أو خاصة قصد المساعدة على تحسين المردودية للحفاظ على سعر السلع أو الخدمات عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للفرد.

1.1.1. أهمية الدعم الحكومي:

يعتبر الدعم الحكومي أهم أدوات الإنفاق التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي تهدف إلى تصحيح فشل السوق، كما يعد الدعم الحكومي كنوع من أنواع المدفوعات التحويلية الحكومية التي تستخدمها الدولة لتوفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات من جهة وتحسين المستوى المعيشي من جهة أخرى، وفيما يلي موجز لأهمية الدعم الحكومي:

عنوان المقال: أثر الدعم الحكومي في القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر

- الدعم الحكومي كأداة لتصحيح فشل السوق، فمع ازدياد نمو حجم القطاع العام في الدول الرأسمالية في ظل عدم توفر الشروط التي يقوم عليها اقتصاد السوق، أدى ذلك إلى زيادة التدخل الحكومي محل جهاز الثمن لتحقيق الكفاءة، حيث يمكن للحكومة إصلاح هذا الفشل في السوق عن طريق الدعم من خلال تعزيز التأثيرات الخارجية الإيجابية، توفير الحد الأدنى من الغذاء واستقرار الأسعار، وتقليل الاحتكارات وحماية الصناعات المحلية.
- الدعم الحكومي كنوع من المدفوعات التحويلية الحكومية أين يتم تقسيم عدد كبير من برامج الإعانات أو الدعم، إلى ثلاث مجموعات تتمثل في برنامج التحويلات المباشرة والمحتملة للأموال والتي قد تكون شكل إعانات الأطفال، منح إعادة التدريب، وتوفير ضمانات القروض. بالإضافة إلى ذلك فقد تقدم الحكومة لسلع وخدمات بدون تكلفة أو بتكلفة أقل من سعر السوق مثل إعانات التعليم الجامعي، ودعم وسائل النقل، ودعم الغذاء. وأخيرا برنامج التحويلات من مجموعة إلى أخرى بسبب بعض السياسات التنظيمية كسياسة إعادة توزيع الدخل في المجتمع، وأنظمة الضمان الاجتماعي.

2.1.1. أنواع الدعم الحكومي:

تتمثل أهم أنواع الدعم الحكومي فيما يلي:

أ. الدعم المباشر والضمني:

ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- **الدعم المباشر:** يتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الميزانية العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد.
- **الدعم غير المباشر:** ينحصر بين أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها.
- **الدعم الضمني:** يتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها.

ب. الدعم النقدي والعيني:

ينقسم حسب طبيعته إلى نوعين:

- **الدعم النقدي:** هو تقديم الأموال السائلة للمواطنين أو لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى بالحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

- **الدعم العيني:** هو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل: القمح والزيت والسكر والغاز الطبيعي والبنزين وغيرها، أو تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل البترول والمازوت.... ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار استيراد أو إنتاج تلك السلع.

- ج. **دعم الطاقة:** يتألف من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين والمستهلكين، حيث ينشأ دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجع، في حين ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من طرف المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين.

3.1.1. الدعم الحكومي في قطاع الفلاحة:

يعرف القطاع الفلاحي على أنه عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف بشكل رئيسي إلى خدمة الأرض، ففي العموم هو عبارة عن مجموعة من الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من فيل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية.

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني فهو يعمل على توفير اليد العاملة لباقي القطاعات الأخرى بسبب البطالة الموسمية أو رغبة العمال في تبني الوسائل التكنولوجية الجديدة، كما يعمل هذا القطاع على توفير الدخل والعمولات الصعبة داخل الاقتصاد الوطني، كل هذه العوامل جعلت هذا القطاع يحظى بالدعم من قبل الدولة وفق برامج وأنواع متعددة، فالدعم الفلاحي ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهو عبارة عن القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الاجمالية والتي تخلق من السياسات الحكومية المتبعة قصد رفع مداخيلهم وتخفيض تكاليفهم الإنتاجية.

كما يأخذ الدعم الفلاحي عدة أشكال يتم تطبيقها وفق الإمكانيات المتاحة ووفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية التي تعيشها الدولة فهي تتراوح ما بين الدعم المخصص للمدخلات الفلاحية والسلع الوسيطة، الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية، الدعم الخاص بضبط الأسعار، والدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب.

2.1. النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا بالغ الأهمية لدى المفكرين الاقتصاديين كونه يمثل رأس السياسات الاقتصادية التي تهدف الدول إلى تحقيقها أين أصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي على أنه معيار للحكم على جناح أو فشل هذه السياسات، ولهذا تعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة.

1.2.1. أنواع النمو الاقتصادي:

تنقسم أنواع النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

- ❖ **النمو الطبيعي:** هو نمو يحدث تلقائيا دون تدخل الدولة لتحقيقه، يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية حيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية " التوازن التلقائي لقوى العرض والطلب في السوق".
- ❖ **النمو العابر:** يحصل هذا الأخير نتيجة لعوامل طارئة غير ثابتة وغير مقصودة، عادة ما تكون هذه العوامل خارجية سرعان ما تزول ويؤول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النوع من النمو.
- ❖ **النمو المخطط:** هو ذلك النمو الذي يتحقق كنتيجة لعملية مقصودة من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيقه، وترتبط قوة وفعالية هذا النوع ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطط المرسومة.

2.2.1. محددات النمو الاقتصادي:

تعد المحددات التقليدية الركيزة الأساسية لتقييم النمو الاقتصادي وهي تتمثل في كل من العمل، والادخار، والاستثمار، وإنتاجية العامل، ومعدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، التطور المالي، مستوى التعليم والصحة... وغيرها من العوامل المحددة للنمو إلا أنه رغم أن هذه المحددات هي عبارة عن حقائق راسخة، غير أن معظم التفسيرات الحديثة تركز على تحقيق النمو من خلال الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج، وكذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجاريا وماليا، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية المواتية لعملية النمو، ومدى سيادة القانون.

عنوان المقال: أثر الدعم الحكومي في القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر

2. النماذج التطبيقية للدراسات التي تناولت واقع الدعم الحكومي لقطاع الفلاحة في الجزائر:

لقد تعددت الدراسات التطبيقية التي حاولت تحليل واقع الدعم الفلاحي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر نذكر منها على سبيل المثال:

1.2. واقع الدعم الحكومي في قطاع الفلاحة بالجزائر في ظل الإ ملاح المالي والميزانياتي الجديد (2024):

هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع القطاع الفلاحي على ضوء تبني الإصلاحات الميزانياتية من خلال تطبيق الأحكام والإجراءات التي جاء بها القانون العضوي رقم 15-18 وانعكاسات هذه الإصلاحات على سياسة الدعم الفلاحي المنتهجة وعلى درجة تحقيق الأهداف المسطرة والنتائج المرجوة بالنظر إلى الخصوصية التي يتمتع بها القطاع ناهيك عن التغيرات الحاصلة على مستواه. وتوصلت الدراسة إلى أن الانتقال من نظام ميزانياتي تقليدي إلى نظام ميزانياتي جديد يتركز في طياته على العديد من الصعوبات والعراقيل إلا أن هذا الأخير لا ينفي نجاح القطاع في تطبيق آليات النظام الجديد على أكمل وجه مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2.2. كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت (2023):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه برامج الدعم بمختلف أنواعها على المنتج الفلاحي عن طريق دراسة ميدانية للفلاحين في ولاية عين تموشنت من خلال تقديم 32 استبيان موزع على الفلاحين (باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS طبعة 25)، وتوصلت الدراسة إلى إبراز الأثر الكبير والعلاقة الطردية بين برامج الدعم والمنتج الفلاحي.

3.2. استراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2023):

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2018، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع رؤية مستقبلية للبحث عن خيارات استراتيجية لقطاع المحروقات ومنها القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني ويمكن ان يكون بديلا فعالا لقطاع المحروقات إذا ما توفرت الظروف والبيئة الملائمة لذلك.

3. الدراسة القياسية للعلاقة بين الدعم الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

يتمثل الهدف من دراستنا في معرفة الأثر بين الدعم الحكومي لقطاع الفلاحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال المتغير التابع معبرا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي PIB، والمتغير المستقل المتمثل في الدعم الحكومي على قطاع الفلاحة ممثلا في الانفاق الاستثماري DIA، وبيانات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية خاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2024، وقبل تحديد معادلة النموذج.

1.3. دراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

يجب دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات وخاصة دراسة الثبات قصد الكشف عن العلاقة على المدى الطويل وتجنب التقديرات الخاطئة التي قد تنتج إذا كانت السلاسل المستخدمة في التقدير غير مستقرة. كما تم اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار Philips Perron. أما بالنسبة لدرجة التأخير، فقد تم تحديدها بناءً على أدنى قيمة لمعيار Akayek ومعيار Schwarz (الحد الأقصى $p = 4$).

الجدول 1: درجة تكامل السلسلة الزمنية

متغيرات الدراسة	PIB	DIA
درجة الثبات	I (1)	I (1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

إذا كانت القيمة الحرجة (وفقًا لماكينون 1996) أكبر بنسبة 5% من القيمة المحسوبة لاختبار فيليبس بيرون (بالقيمة المطلقة)، فهذا يعني قبول الفرضية العدمية، أي أن المتغير يحتوي على جذر وحدة، وبالتالي فإن السلسلة غير مستقرة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار فيليبس بيرون أكبر من القيمة الحرجة، فإن السلسلة مستقرة. وبإجراء الفروق الأولى على السلاسل الزمنية غير المستقرة، نحصل على سلاسل زمنية مستقرة عند الفرق الأول كالتالي:

الجدول 2: اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية عند الفرق الأول

متغيرات الدراسة	PIB/H	DIA
قيمة الاحتمالات	0,0034	0,0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية ARDL، وهو درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة، بحيث تكون درجة تكامل جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة I (1)، سنختبر الآن وجود علاقة تكامل مشترك، أين يمكن صياغة المعادلة التقديرية لنموذج ARDL كالتالي:

$$\Delta \text{PIB} = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{P1} \beta_j \Delta \text{PIB}_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \theta_j \Delta \text{DIA}_{t-j} + \pi_1 \text{PIB}_{t-1} + \pi_2 \text{DIA}_{t-1} + \varepsilon_t$$

2.3. اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام طريقة الحدود:

نقوم أولاً بتحديد فرضيات النموذج كالتالي:

$$H_0 : \pi_1 = \pi_2 = 0$$

$$H_1 : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0$$

الجدول 3: اختبار معامل التحديد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.232600	0.128287	1.813117	0.0770
PIB(-2)	0.037989	0.150310	0.252736	0.8017
PIB(-3)	0.709452	0.156848	4.523183	0.0000
PIB(-4)	-0.600616	0.157230	-3.819986	0.0004
DIA	7.01E+09	8.19E+09	0.855066	0.3974
DIA(-1)	1.36E+09	1.29E+10	0.106042	0.9161
DIA(-2)	3.48E+10	1.14E+10	3.042548	0.0040
C	-1.84E+14	5.86E+14	-0.313835	0.7552
R-squared	0.899705	Meandependent var	6.36E+15	
Adjusted R-squared	0.882989	S.D. dependent var	9.06E+15	
S.E. of regression	3.10E+15	Akaike info criterion	74.32395	
Sumsquaredresid	4.04E+32	Schwarz criterion	74.62988	
Log likelihood	-1850.099	Hannan-Quinn criter.	74.44045	
F-statistic	53.82329	Durbin-Watson stat	2.169691	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يقوم معامل التحديد بمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث كلما كانت قيمة R-squared أقرب من الواحد كلما كان النموذج قوي جدا، ونلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أن R-squared= 0.89، مما يدل على قوة النموذج المقدر، إضافة إلى صحة اختيار متغيرات الدراسة.

أما الجدول الموالي فيوضح لنا نتائج اختبار Bounds Test، حيث وضح لنا الجدول أن قيمة F-stat كانت تساوي 8.025 وهي أكبر من الحد الأدنى والحد الأعلى للقيمة الحرجة عند درجات الدلالة المختلفة (1%، 5%، 2.5%، 10%)، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أي وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والانفاق الاستثماري لقطاع الفلاحة، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول 4: اختبار Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.025218	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

3.3. تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل لنموذج ARDL ومعلمة تصحيح الخطأ:

الجدول 5: المعادلة التقديرية للنموذج في المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIA	6.95E+10	6.32E+09	11.00817	0.0000
C	-2.96E+14	9.38E+14	-0.315956	0.7536

EC = PIB - (69531327218.1606*DIA -296387310418437.0600)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

وبالتالي فإن المعادلة التقديرية لنموذج ARDL في الأجل الطويل هي من الشكل:

$$EC = PIB - (69531327218.1606 * DIA - 296387310418437.0600)$$

أما بالنسبة للمعادلة التقديرية في الأجل القصير ومعادلة تصحيح الخطأ فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6: المعادلة التقديرية ومعادلة تصحيح الخطأ للنموذج في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.146824	0.132684	-1.106570	0.2748
D(PIB(-2))	-0.108835	0.140284	-0.775822	0.4422
D(PIB(-3))	0.600616	0.150861	3.981267	0.0003
D(DIA)	7.01E+09	7.87E+09	0.000000	0.0000
D(DIA(-1))	-3.48E+10	1.11E+10	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.620576	0.123567	-5.022162	0.0000

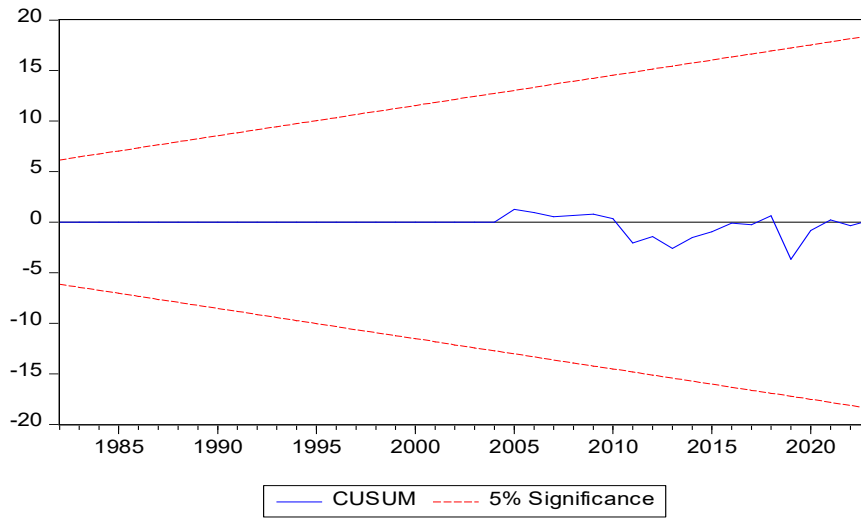
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

4.3. اختبار استقرارية النموذج:

سيتم إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات قصيرة وطويلة الأجل من خلال اختبارين اقترحهما براون ودورينويغانز

(1975): اختبار CUSUM التراكمي

الشكل 2: الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يتضح من الشكل أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب وقوع الرسم البياني للاختبار (CUSUM) ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5%.

4. تحليل نتائج الدراسة:

- تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تفسر البحث باستخدام اختبار Philips Perron، أين تم التوصل إلى أن كل المتغيرات المتعلقة بدراستنا كانت مستقرة عند الفرق الأول I (1)، ولا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية وبالتالي يمكننا تطبيق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL.
- تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج والتي كانت مساوية لـ 4 بعد إجراء الاختبار الاحصائي.
- حددت قيمة معامل R squared والتي قدرت بـ 0,89 دلالة على قوة نموذج الدراسة.
- التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بعد إجراء اختبار Bounds test وهو ما يحقق صحة الفرضية الأولى.
- أظهرت النتائج التقديرية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي على الفلاحة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- تميزت طبيعة هذه العلاقة بالإيجابية والمعنوية وهو ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.
- كما تم القيام باختبار Cumsum والذي يوضح أن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، الأمر الذي يدل على استقرارية المعلمات المقدرة للنموذج.

الخلاصة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة عن العلاقة بين الدعم الحكومي لقطاع الفلاحة والنمو الاقتصادي، يتضح أن للبرامج التنموية وسياسات الدعم الحكومية تأثير على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، وهو ما أثبتته معظم الدراسات النظرية والتجريبية السابقة. وفقا لنتائج الدراسة واختبار فرضية البحث، بعد تقدير النموذج باستخدام طريقة **ARDL**، وجدنا التأثير الإيجابي لكل من الانفاق الحكومي لقطاع الفلاحة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود تأثير متبادل بين المتغيرين.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر الفلاحة مصدر رزق لمعظم دول العالم، فضلا عما يساهم به هذا القطاع من دعم على المستوى الوطني من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى، فبعد استرجاع السيادة الوطنية، عرف القطاع الفلاحي الجزائري وضعاً متدهوراً، مما دفع بالحكومة إلى التكفل بهذا القطاع؛ من خلال تبني جملة من الإصلاحات، تتمثل في المخططات والبرامج التنموية لتقديم مساعدات وامتيازات للناشطين بالقطاع الفلاحي من أجل مواكبة التغييرات الحاصلة على مستوى العالم الخارجي.

الهوامش والمراجع:

1. بوزيدي لمجد ويوسف بودة، أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جامعة الشلف، 2020، ص ص 24-39.
2. زغواني ليلي وبودخدخ كريم، إ ملاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الأغواط، 2021، ص ص 371-390.
3. زكريا جري وموسى رحمان، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة قياسية للفترة 2000-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11 مكر، جامعة سكيكدة، 2019، ص ص 260-282.
4. سعيدة أبركان وفتيحة بلحاج، واقع الدعم الحكومي في قطاع الفلاحة بالجزائر في ظل الإ ملاح المالي والميزانياتي الجديد-دراسة تحليلية لسياسة الدعم الفلاحي إثر تطبيق القانون العضوي 18-15، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جامعة المدية، 2024، ص ص 69-79.
5. عائشة سلمة كيحلي وحدة فروحات، مساهمة سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقاً للتنمية المستدامة-حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 03، العدد 1، جامعة ورقلة، 2017، ص ص 177-193.
6. قنونة الأخضر، قياس أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 02، 2024، جامعة خميس مليانة، ص ص 47-58.
7. مهديوي هند وموساوي فايزة، كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي في الجزائر-دراسة ميدانية في ولاية عين تموشنت، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، جامعة أدرار، 2023، ص ص 451-470.
8. نعيمة شلابي، استراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2009-2018)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01، جامعة غرداية، 2023، ص ص 345-371.